

الصيرفة الإسلامية من قوقعة دول الخليج إلى محيط الدول الغربية

أ. حمادي مليكة

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس - الجزائر

h.kika@yahoo.fr

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجهها في ظل التطورات الراهنة، خاصة بعد تبنيتها من قبل الدول الغربية، لتصبح منافسا للبنوك التقليدية التي لا تزال تهيمن على السوق المالية العالمية نظرا لحجمها وملاءمة القوانين الوضعية السائدة لها عكس المصارف الإسلامية. استخلصنا من خلال هذه الدراسة أن للصيرفة الإسلامية مستقبلا عالميا واعد ما إذا استطاعت التغلب على المعوقات والتحديات التي تواجهها، كتحدي السيولة ونقص الكوادر البشرية المؤهلة وعلاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي، وغيرها من التحديات. **كلمات مفتاحية:** صيرفة إسلامية، بنوك تقليدية، دول الخليج، تحديات، الدول الغربية.

Résumé

L'objet de cet étude est d'étudier la réalité du système bancaire islamique et ses défis face aux développements actuels, surtout après son adoption par les pays occidentaux, et donc elles deviendraient concurrentes aux banques traditionnelles qui restent dominantes du marché financier, à cause de sa taille et et les lois convenables contrairement aux banques islamiques.

On a conclu dans cette étude que les banques islamiques ont un avenir mondial très riche si elle pourraient dépasser les obstacles et défis de son développement, comme le défis de la liquidité et le manque de cadres humains habilités et sa relation avec la banque centrale, et d'autres défis.

Mots clés : banque islamique, banque conventionnelle, pays du golfe, défis, pays occidentaux.

مقدمة:

رغم حداثة نشأتها، إلا أن المصرفية الإسلامية لقيت صدى واسعاً خلال السنوات الأخيرة الماضية، مما أدى بتبني الكثير من الدول الغربية فكرة إنشاء مصارف إسلامية على ترابها و دعمها، لتجد أرضية مناسبة لممارسة نشاطها بدون معوقات.

ففي كلمة لكريستين لاغارد، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر التمويل الإسلامي المنعقد بالكويت في 11 نوفمبر 2015، أكدت على حرص صندوق النقد الدولي على المشاركة والاستماع والتعاون والابتكار و العمل على تطوير الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي بصورة سليمة ومستدامة، عن طريق الإدارة الملائمة للمخاطر وضمان الاستقرار المالي¹. و هذا ما يؤكد الدعم الدولي الذي أصبحت تلقاه الصيرفة الإسلامية.

كما أكدت على أهمية مساهمة التمويل الإسلامي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز طابعه الاحتوائي، عن طريق زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها. أضافت: " أنه نظراً لسمات المشاركة في المخاطر التي يتميز بها التمويل الإسلامي وقوة الرابطة بين الائتمان والضمان، نجده ملائماً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة..... يمتلك التمويل الإسلامي إمكانيات لتشجيع الاستقرار المالي لأن سمة المشاركة في المخاطر تحد من الرفع المالي ولأن تمويله معزز بأصول ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل."

إشكالية البحث: تدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الإجابة عن سؤال رئيسي هو: هل يمكن اعتبار الدول الغربية منافسة للدول المسلمة وخاصة دول الخليج في مجال الصيرفة الإسلامية؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد مؤشرات تساعدنا على الإجابة على السؤال الرئيسي، و بالتالي معرفة مدى تطور الصيرفة الإسلامية خارج حدود دول الخليج، و معرفة مختلف التحديات التي يمكن أن تحول دون هذا التطور.

خطة البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أسباب و مؤشرات انتشار الصيرفة الإسلامية عالمياً، أما في المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على مستقبل الصيرفة الإسلامية بدول الخليج و الدول الغربية، أما المبحث الأخير يهتم بتحديات نمو الصيرفة الإسلامية و مستوى ولوجها النظام التعليمي الغربي.

المبحث الأول: مؤشرات وأسباب نجاح الصيرفة الإسلامية عالمياً:

حققت صناعة التمويل الإسلامي في العقد الأخير نمواً هو الأسرع في النظام المالي العالمي، حيث ازداد عمل هذه المصارف الإسلامية في العديد من الدول العربية والغربية، التي سعت إلى تطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهو ما أسهم بازدياد أعداد هذه المؤسسات بشكل كبير في العديد من الدول.

كما أنها كانت قد سجلت نمواً مضطرباً ما بين أعوام 2003-2013، فالمصارف الإسلامية سجلت أصولاً تجاوزت قيمتها 881 بليون دولار في نهاية العام 2014².

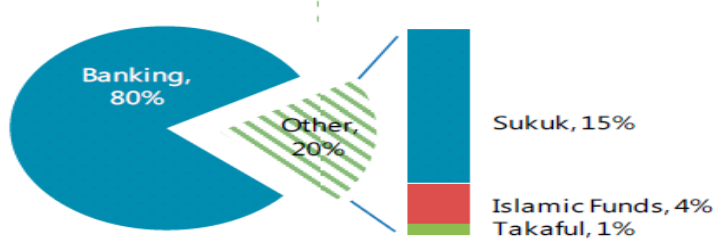
ويتوقع أن تنمو قيمة أصول قطاع التمويل الإسلامي في العالم بنسبة 80 بالمائة خلال السنوات الخمس القادمة، وتبلغ 3.24 ألف مليار دولار بحلول 2020، وذلك وفقاً لنتائج تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي.³ إذ بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مختلف أنحاء العالم، 1143 مؤسسة، منها 436 مصرفاً إسلامياً و نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و 308 شركات تكافل و 399 مؤسسة مالية إسلامية أخرى مثل شركات التمويل والاستثمار.

1. الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية:

وفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2015/ 2016⁴، هناك 22 مصرفاً إسلامياً في العالم تجاوز رأسماله المليار دولار فيما يعد نمواً طيباً لهذه المصارف التي مازالت تعتمد على السوق الإقليمية، في حين تتاح لها فرص نمو قوية جداً في العديد من بلدان العالم التي تعج بأعداد وفيرة من المسلمين الذين لا يزالون يبحثون عن المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15% ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4 %، وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1 %.

الشكل رقم 1: حصة المصارف الإسلامية من النظام المالي الإسلامي (نهاية 2013)

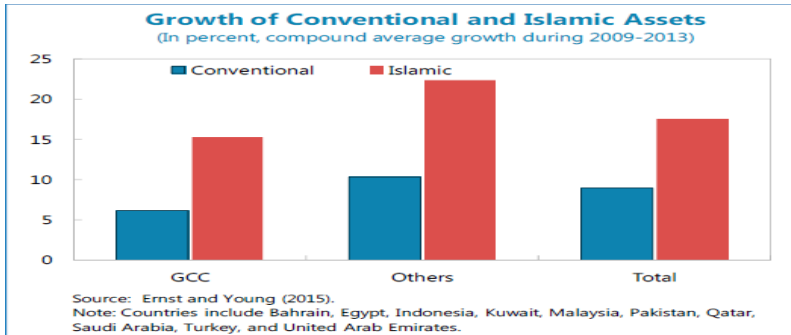
Composition of Islamic Banking Assets (2013E)
(Percent)

المصدر:

Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón, Ananthakrishnan Prasad, Christopher Towe, Zeine Zeidane, and an IMF Staff Team « **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options** » IMF staff discussion note SDN/15/05, April 2015, International Monetary Fund, P13.

2. نمو أصول الصيرفة الإسلامية:

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأوسع نمواً في النظام المالي العالمي. وخلال العقد الماضي، تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير وحقت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2010-2014 حوالي 16 % للمصارف الإسلامية.

الشكل رقم 2: نمو الأصول التقليدية والإسلامية (% متوسط النمو خلال 2009-2013)⁵

المصدر:

Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi, and Rima Turk “**An Overview of Islamic Finance**”, IMF Working Paper WP/15/120, African, European, and Middle East and Central Asia Departments, June 2015, International Monetary Fund, P12 .

المبحث الثاني: مستقبل الصيرفة الإسلامية

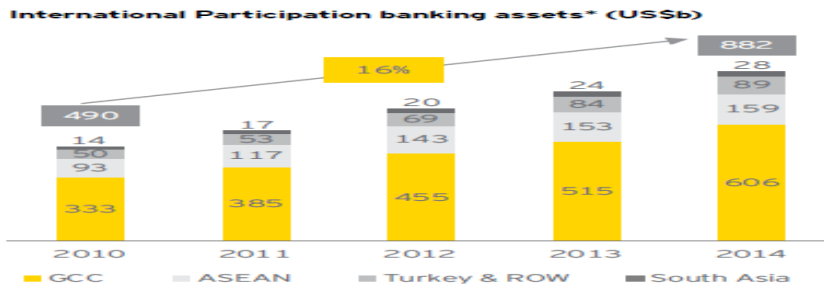
1. في دول الخليج و دول شرق آسيا:

لدول الخليج تاريخ طويل مع الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية. فعندما افتتح بنك أبو ظبي الإسلامي في عام 1976، أصبح أول بنك تجزئة إسلامي في العالم. ومنذ ذلك الحين، والخليج لاعب رئيسي في هذه الصناعة التي نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي، والتي تضاعفت قاعدة أصولها خلال خمس سنوات وصولاً إلى عام 2014، حيث بلغت قرابة 2 تريليون دولار، تتواجد 60% منها في دول مجلس التعاون الخليجي.

كشف تقرير «التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الإسلامي 2015-2016» أن مجموع أرباح المصارف الإسلامية في دول الخليج العربي تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى في عام 2014، مع توقعات باستمرار نمو القطاع وسط تقلب الأوضاع الاقتصادية الإقليمية. وفيما تعتبر تسعة أسواق رئيسية حالياً (من بينها البحرين و4 دول خليجية أخرى بالإضافة إلى تركيا وماليزيا وأندونيسيا وباكستان) محركات نمو الصناعة المالية الإسلامية العالمية، يحدد التقرير مجموعة من 40 مصرفاً (من بينها 22 مصرفاً خليجياً) في هذه الأسواق الرئيسية التسعة باعتبارها عناصر مهمة لتحقيق التقدم في مستقبل هذه الصناعة، مع الإشارة إلى أن 50% من تلك المصارف تمتلك قاعدة أسهم قيمتها مليار دولار أمريكي وأكثر⁶.

وأكد أن المصارف الإسلامية لم تغط إلا نحو 100 مليون عميل فقط في حين أن عدد المسلمين يقدر بحوالي 1,7 مليار مسلم، والوصول إلى مليار عميل للمصارف الإسلامية هو هدف يسعى الجميع لتحقيقه في السنوات القادمة.

الشكل رقم 3: حصة أصول المصارف الإسلامية الدولية



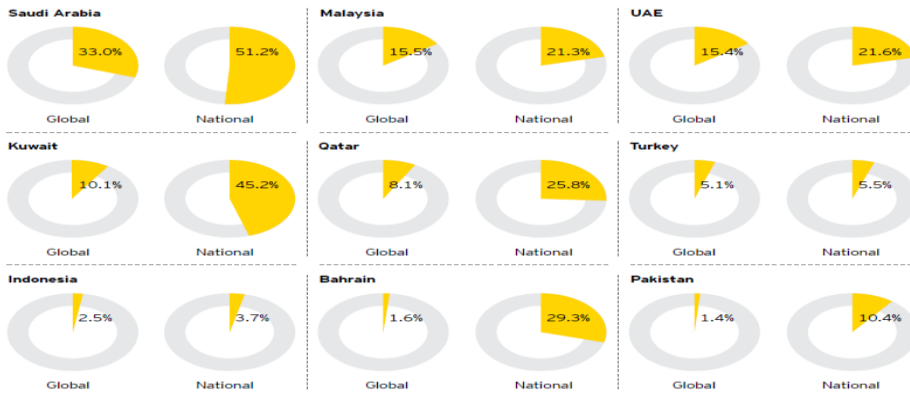
المصدر: "world-islamic-banking-competitiveness-report-2016, Op.cit, P 10.

يصب في صالح العملة الخليجية أيضاً حقيقة أنها مدعومة من قبل حكومات غنية بالسيولة النقدية، الأمر الذي يخلق ما يسمى "النظام الإيكولوجي غير العادي، حيث تكون الحكومة غالباً أكبر مقترض ومودع ومساهم ومنظم". يضاف إلى ذلك كله، بيئة صحية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الخليج.

وتقود السعودية هذا المسار، بقاعدة أصول تبلغ قيمتها 339 مليار دولار في عام 2014. وبامتلاكها أكبر بنكين إسلاميين في المنطقة- البنك الأهلي التجاري ومصرف الراجحي - لا تزال السعودية هي السوق الأكبر والأهم للصيرفة الإسلامية.

وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية بـ 144 مليار دولار، ثم قطر بـ 111 مليار دولار، وبعدها الكويت بـ 107 مليار دولار، وفقاً لإحصائيات مؤسسة إديز البريطانية.

الشكل رقم 4: حصة سوق المصرفية الإسلامية من الصناعة العالمية



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 12.

ويشير تقرير ستاندر أند بورز إلى أن دعم الحكومات الخليجية للبنوك الإسلامية يظهر بشكل أقوى في قطر، فضلاً عن منع البنك المركزي للبنوك التقليدية من فتح ما يسمى نوافذ إسلامية، فإن السلطات القطرية قررت تمويل جزء كبير من مشروعات البنية التحتية من خلال البنوك الإسلامية. وكانت مؤسسة ستاندر أند بورز توقعت أن يبلغ معدل نمو البنوك الإسلامية القطرية نسبة 15% في السنوات الخمس المقبلة.

2. الصيرفة الإسلامية بالدول الغربية:

فبينما دوافع نمو الخدمات المالية الإسلامية عربياً تأتي من رغبة المسلمين التعبدية في وجود بديل شرعي للمعاملات الربوية هجراً للمحرمات، نجد أن دوافع نمو الخدمات المالية الإسلامية عالمياً تأتي من رغبة الغربيين المادية في الحصول على النصيب الأوفر من كعكة هذا القطاع - حسب تعبيراتهم - أي الحصول على أرباح مرتفعة نتيجة تقديمهم منتجات مالية لأكثر من 1,6 مليار مسلم، من المتوقع زيادتهم بنسبة 35% في السنوات العشرين القادمة، ليصبح عددهم 2,2 مليار نسمة بحلول عام 2030، وفقاً لدراسة حديثة عن مستقبل السكان المسلمين في العالم أعدها مركز "بيو" للدين والحياة العامة.⁷

وذكر تقرير شركة "بيتك للأبحاث" المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" أن الصناديق المالية في أوروبا لديها 11,9 مليار دولار أصول مدارة حتى تاريخ 2014/09/17 وهذا يمثل 16,3% من الأصول الإسلامية المدارة في العالم بعد أن كانت النسبة 11,8% في نهاية 2012. يمكن إنجاز هذه التجارب من خلال تقديم بعض المؤشرات التي تظهر مدى تبني الدول الغربية للمصرفية الإسلامية، وتحولها إلى أحد محركات نموها الاقتصادي.

1.2 التجربة البريطانية:

بريطانيا، ذلك البلد الأوربي المنفتح على الثقافات العالمية، كان له الفضل في احتضان والترخيص لأول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية ومبادئ الصيرفة الإسلامية، وإعطاء التراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (عقود المراجعة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإيجار....) حيث يبلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية 22 بنك، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنك تقليدي له نوافذ يقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية .

ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة 1978 (Islamic Banking International Holding) ، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، وفتحت فروعين في لندن وفرع آخر في برمينغهام. لكن نتيجة للضرورة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندني أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، اضطرت الحكومة البريطانية إلى تشديد المراقبة والزيادة في الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية في قانون المصارف لسنة 1987.⁸

وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعاً له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المراجعة و الإجارة .

أكتوبر 2004 سنة ميلاد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية، البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني إيماناً منهم بمبدأ المنافسة.

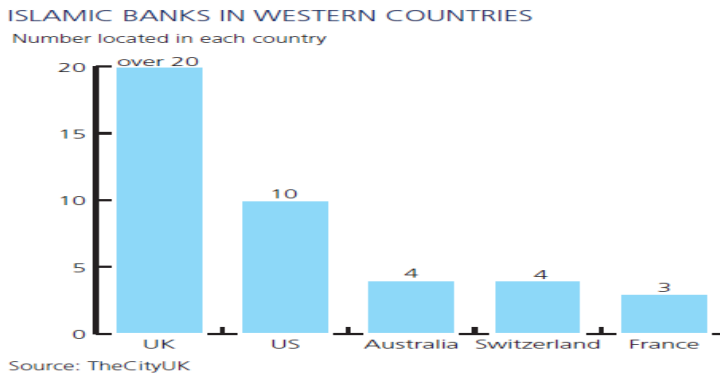
بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية، وكان أبرزها بنك HSBC Amanah، ABC، Bank International، Citi Group، Deutsh Bank، ...

عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة هو ما يفوق ضعف العدد الموجود في الولايات المتحدة وبفارق كبير عن غيرها من الدول الغربية و العربية.

يوجد حاليا خمسة بنوك متوافقة تماما مع الشريعة مرخصة في المملكة المتحدة و التي أصبحت في الصدارة بين الدول الغربية. بلغت موجودات هذه المصارف 3,6 مليار \$ في في نهاية عام 2014. وهناك أيضا عدد من البنوك التقليدية التي توفر الخدمات المالية الإسلامية، في المجموع، أكثر من 20 بنكا في المملكة المتحدة توفر خدمات التمويل الإسلامي.⁹

تعتبر المملكة المتحدة أول دولة غربية قامت بإصدار السندات الإسلامية السيادية في عام 2014، باعت الحكومة البريطانية M200 £ من الصكوك التي تستحق في 2019، للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة و في المراكز العالمية الرئيسية للتمويل الإسلامي. تمت تغطية أول مبلغ مطلوب للصكوك السيادية في المملكة المتحدة مع الطلب القوي جدا وأوامر مجموعها حوالي 2,3 مليار £. صافي موجودات الصناديق الإسلامية في المملكة المتحدة يقدر بحوالي 600 مليون \$.¹⁰

الشكل رقم 5: البنوك الإسلامية في الدول الغربية



المصدر: The City UK: Leading Western Centre For Islamic Finance, Op.cit, P10

من سمات تطور المملكة المتحدة كمركز للتمويل الإسلامي وضع مجموعة من السياسات الحكومية الداعمة التي خلقت إطار مالي و تنظيمي يهدف إلى توسيع سوق المنتجات المالية الإسلامية. ويشمل ذلك على سبيل المثال إزالة الازدواج الضريبي وتمديد الإعفاء الضريبي على الرهون العقارية الإسلامية و ترتيبات إصلاح قضايا السندات الإسلامية. يعمل قطاع التمويل الإسلامي في ظل التشريعات التي تنطبق على جميع القطاعات، وبالتالي هناك فرص متكافئة لكلا المنتجات المالية الإسلامية و التقليدية.

2.2 التجربة الفرنسية :

فرنسا، ذات الجالية المسلمة التي تزيد عن 6 ملايين مسلم، المتفوقة على بريطانيا (2,5 مليون مسلم) من حيث عدد الجالية المسلمة التي ينتمي أغلبها إلى دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس ودول جنوب الصحراء) التي لم تظهر فيها الصيرفة الإسلامية إلا في السنوات القليلة الماضية، وبعضها لا يزال ينتظر الضوء الأخضر من صناع القرار في بلادهم، بدأت في التنافس مع بريطانيا ذات التاريخ الطويل القصير في الصيرفة الإسلامية، لتصبح باريس عاصمة التمويل الإسلامي خارج الدول الإسلامية.

لكن فرنسا تواجه تحديات كبيرة عكس بريطانيا، خاصة ثقافة الجالية المسلمة في فرنسا، والتي أغلبها لا تتوفر على معرفة أو مفاهيمها محدودة فيما يخص التمويل الإسلامي التي افتقدوها في بلادهم الأصلي، عكس الجالية المسلمة في بريطانيا التي تنتمي إلى مهد التمويل الإسلامي، الشرق الأوسط والخليج ودول جنوب شرق آسيا .

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك"، أن فرنسا تبذل جهودا متسارعة وتنفذ العديد من الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتسهيل تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تتميز بالمعايير الأخلاقية، ضمن سباق يشمل أسواقا عالمية جديدة تنهياً لتصبح ضمن اللاعبين الرئيسيين لصناعة التمويل الإسلامي وصناعة الخدمات المالية الإسلامية عموما.

وأوضح التقرير أن هناك فرصا هائلة لنمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية في فرنسا في ظل سعيها لتصبح مركزا لهذه الصناعة في أوروبا، مشيراً إلى أن نحو 1,5 مليون عميل على استعداد للتحويل إلى هذه المعاملات بما يمثل نحو 18,2 مليار دولار، إضافة إلى الدعم القوي الذي تقدمه السلطات لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، فضلا عن أعداد المسلمين هناك والوعي المتزايد بتلك المنتجات، في المقابل يؤكد التقرير على أنه ينبغي التغلب على بعض المعوقات وفي مقدمتها التشريعات الحاضرة لنمو الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.¹¹

تماشيا مع هذا الطموح، فإن هناك عددا من المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية في التمويل الإسلامي في فرنسا، ومن تلك المؤسسات كلية ريمس للإدارة، جامعة باريس دوفين، جامعة غرونوبل، والمعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي. وكانت كلية ريمس للإدارة هي التي بدأت المشوار في هذا المجال ، وذلك بتقديمها لأول شهادة في التمويل الإسلامي في فرنسا، بعنوان "شهادة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية".

وكان هدف ظهور الشهادة هو استجابة للاهتمام المتزايد في قطاع التمويل الإسلامي من خلال تقديم المعرفة للمهنيين والطلاب لدراسة كيفية عمل المصارف الإسلامية وأسواق رأس المال في الصناعة المالية الإسلامية.

فرنسا، في أواخر ابريل 2011 أصدرت أول صكوك في السوق المالية الفرنسية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وبعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي و بنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (المراجحة والإيجار...) التي تسير متطلبات سوق العقار الفرنسي .

وظهر بعدها المعهد الفرنسي للمالية الإسلامية IFFI الذي يرأسه وزير الخارجية الأسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية لتعزيز التمويل الإسلامي في فرنسا Herve de Charette، في عهد حكومة ساركوزي التي كانت قد أعطت إشارات واضحة في استقطاب رؤس الأموال الإسلامية، فقامت بعدها عدة بنوك إسلامية بزيارات الى فرنسا لمعرفة الفرص التي تتيحها فرنسا للتمويلات الإسلامية، حيث تشير تقارير فرنسية إلى قرب افتتاح أول بنك سلامي في فرنسا والمرجح حسب نفس التقارير إلى البنك الإسلامي الدولي القطري

3.2 باقي الدول الأوروبية :

بينما تبقى باقي الدول الأوروبية ذات الجالية المسلمة من أصول مغاربية (هولندا، اسبانيا، بلجيكا، إيطاليا، الدنمارك، السويد، النرويج...) بعيدة كل البعد على ثقافة البنوك الإسلامية، نظرا للبعد الثقافي المبني على ثقافة البلد الأصل، لكن اسبانيا التي بدأت مؤخرا في دخول ميدان الصيرفة الإسلامية حيث تم يوم 2013/03/15 تأسيس أول مركز للدراسات و الأبحاث في الاقتصاد و المالية الإسلامية، الذي يضم نخبة من الأكاديميين والباحثين في ميدان الصيرفة الإسلامية ينتمون إلى دول، المغرب، إسبانيا، البيرو و المكسيك من اجل التعريف بمهية الصيرفة الإسلامية في المجتمع الإسلامي و المجتمع الاسباني بصفة عامة ، وفتح قنوات التواصل مع مختلف المهتمين، المستثمرين، الباحثين، المؤسسات وكذلك الدولة الاسبانية للشروع في التفكير لفتح الباب أمام هذه البنوك للاستثمار في اسبانيا¹².

فيما تعتزم روسيا فتح أول مصرف إسلامي متكامل خلال 2016، و هذا بعد الحصول على موافقة الحكومة، مع الإشارة إلى أن 20 مليون نسمة من سكان روسيا هم مسلمون، مما يمكن تحريك رؤوس الأموال التي طالما رفض أصحابها استثمارها في البنوك التقليدية.

إذ يناقش البرلمان الروسي "الدوما" إعفاء المصارف والبنوك الإسلامية من ضريبة القيمة المضافة، وذلك للمساواة بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك في "روسيا"، حيث إن جميع المصارف والبنوك في "روسيا" معفاة من تلك الضريبة، و هذا من أجل تجنّب الازدواجية في الضرائب بين البنوك الإسلامية وغيرها¹³.

المبحث الثالث: تحديات نمو الصيرفة و تعليمها دوليا:

1. الصيرفة الإسلامية في النظام التعليمي الأوروبي: ¹⁴

في خط متوازٍ مع التنافس الدولي للاستحواذ على مراكز متقدمة في صناعة المال الإسلامي، يشهد التنافس بين عدد من العواصم العالمية للاستحواذ على مركز المقدمة في مجال التعليم والأبحاث حول التمويل الإسلامي. ووفقا لتقارير حديثة فإن هذا التنافس ينحصر اليوم بين عدد من الدول غير العربية ودول منطقة الشرق الأوسط، إذ أكدت منظمة الشركات العالمية للتعليم والبحث في مجال التمويل الاسلامي تقدم كل من المملكة المتحدة وماليزيا في هذا المجال.

حسب آخر الأبحاث و الدراسات (احمد بلوافي 2011 و آخرون)، تشير الى أن بريطانيا تستحوذ على 28% من تدريس المالية الإسلامية في العالم في مختلف جامعاتها ومدارسها، تليها فرنسا ب 5%، إيطاليا 1%، بلجيكا 1%، سويسرا 1% وألمانيا 1%، كما تشير نفس الدراسات الى أن تدريس المالية الإسلامية على الصعيد العالمي يتم باللغة الانجليزية (75%)، العربية 20%، الفرنسية 5%.

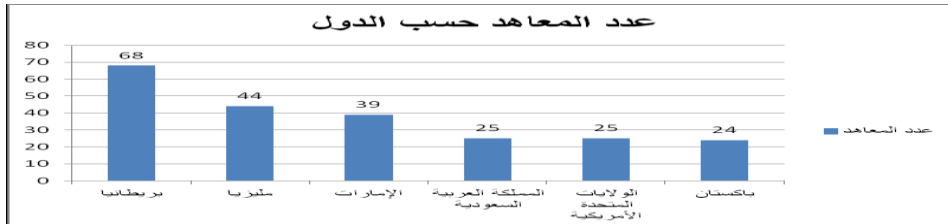
إذ تعتبر جامعات بريطانيا الرائدة عالميا في تدريس الصيرفة الإسلامية حيث يبلغ عددها 55 (2011) لتصل إلى 68 جامعة معهد ومؤسسة (2014)، (Aston University، Durham University، Newcastle University، London School of Business and Finance، University of Glamorgan)

○ في فرنسا : 15 جامعة، معهد ومؤسسة تدرس الصيرفة الإسلامية

○ ألمانيا: جامعة Hochschule Bremen University.

○ سويسرا: جامعة University Leuven .

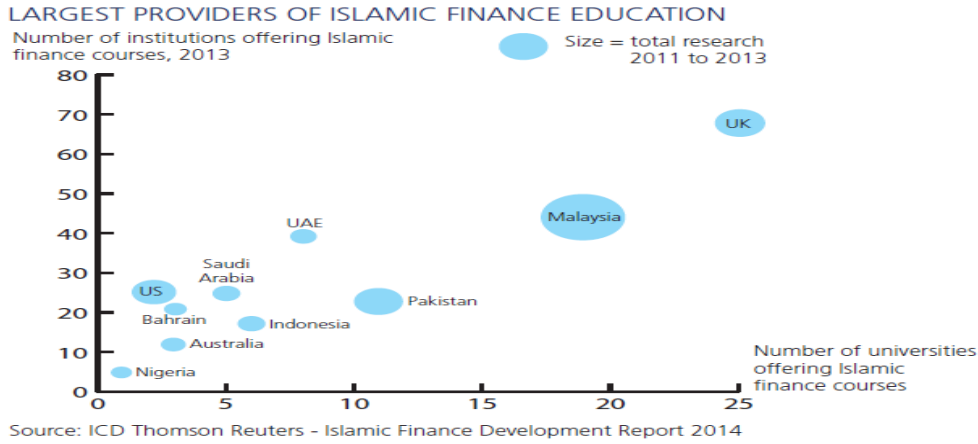
الشكل رقم 6: عدد المعاهد التي تدرس المالية الإسلامية حسب الدول



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 15.

الشكلين (السابق و الآتي) يظهران أن المملكة المتحدة تعتبر رائدة في تدريس المالية الإسلامية من حيث عدد المؤسسات التعليمية، بينما ماليزيا تحتل المرتبة الأولى من حيث الأبحاث المنشورة عن المالية الإسلامية، باعتبارها تمتلك سوقاً نشطاً للتمويل الإسلامي.

الشكل رقم 5: أكبر مزودي التكوين في المالية الإسلامية



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 15.

2. تحديات نمو المصرفية الإسلامية:

بعد كسر الحدود المحلية و تخطيطها لها، تواجه المصارف الإسلامية تحديات عديدة يمكن أن تعرقل سيرها نحو النمو و التطور و الإنتشار، و التي تتلخص كما يلي:

• **تخريب و عوامة الخدمات المصرفية:** فأنحسار المصارف الاسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها، فلا بد من وضع المعالجات والامكانيات لتلائم طبيعة المصارف الاسلامية.

• **الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير:** في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية يعتبر تحديا كبيرا أمام تطور مسيرة المصارف الاسلامية والنهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعدما ظهرت المصارف الإلكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في أعمالها المصرفية.

• **ضآلة أحجام البنوك الإسلامية:** قرابة 75% من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كل منها اقل من 25 مليون دولار، و ضعف التنسيق و العمل المشترك بينها على المستوى الدولي؛

• **عدم وجود سوق مالي إسلامي:** حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الاسواق المالية التقليدية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل الى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل. وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالباً ما تشكل مجالاً رحباً لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف؛

- **عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية:** التي تعمل في نطاقها، بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير و ضوابط لا تتفق مع طبيعة و خصوصية عملها على المستوى الدولي؛
- **قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي:** و التي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية و بالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.
- **وجود مشاكل محاسبية:** نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية؛ بالرغم من الجهود الكثيفة المبذولة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مختلف المعايير و الإرشادات المحاسبية المتوافقة مع الشريعة.
- **ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية و توحيد المرجعية الشرعية في كل بلد:** مما يشكل عائقا في تبني أو إصدار منتجات مالية جديدة من قبل المصارف الإسلامية لكل بلد، و هو ما يستدعي إنشاء هيئة شرعية دولية تعنى بالإهتمام بشرعية الأدوات المالية المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية على المستوى العالمي، و تفادي اختلاف الفتاوى بين بلد وآخر.
- **ارتباط الودائع المصرفية بعائدات النفط:** يمكن أن تهدد استقرارها، خاصة في دول الخليج مما يستدعي البحث عن موارد مالية جديدة.
- **تركيز سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على المشروعات القصيرة الاجل:** مما أدى للانحراف في أساليب الاستثمار والتمويل، حيث أن المجمع الفقهي الاسلامي أوصى المصارف الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المراجحات والتورق. وعليه فإن التنوع في العمليات الاستثمارية وإعطاء الأفضلية للمشروعات الطويلة الأجل في التمويل، يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية.
- **مشكلة تأخر المدينين الموسرين عن السداد:** وهي تعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية، وان هذه المشكلة غير موجودة أصلا لدى المصارف التجارية التقليدية لانه كلما تأخر المدين عن السداد فرضت الفوائد عليه وتزداد مع مرور الوقت، بينما في المصارف الإسلامية فان هذه المشكلة تعد عائق أمام حركة هذه المصارف لأن الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال لقوله I: ﴿فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون﴾.
- فهنا يجد المدين الموسر المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه أن المصارف الإسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد، وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تتخذ كل الاجراءات اللازمة لذلك الا أنه تبقى هناك جملة من الثغرات التي يستغلها المماطلون مما يؤثر على جملة الاستثمارات للمصارف الإسلامية.

• تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مشكلة في كيفية التعامل مع مقررات لجنة بازل، و التي لم تأخذ بعين الإعتبار خصوصية المصارف الإسلامية، بالرغم من السيولة الكبيرة المتوفرة لدى معظم المصارف الإسلامية إلا أنها تواجه تحديا بالنسبة لاحترام متطلبات كفاية رأس المال بتوفير رؤوس الأموال عالية الجودة. أفضل وسيلة لضمان الاستقرار المالي وتحسين التوازن بين الإقدام على المخاطرة الاقتصادية والمخاطرة المالية هي وضع سياسات تعزز انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي - ومن ثم تشجع المخاطرة الاقتصادية - وتعالج التجاوزات المالية من خلال تدابير جيدة التصميم للسلامة الاحترازية الكلية¹⁵.

كل هذه التحديات تعتبر عائقا في وجه الصيرفة الإسلامية، و بالتالي لا يمكن اعتبارها منافسة لكبريات البنوك التقليدية العالمية إلا إذا تخطت كل مشاكلها، خاصة المتعلقة بالحجم فهي لا تمثل سوى 1% من الأصول العالمية مقارنة بنظيرتها التقليدية

خاتمة

ان استطاعت المصارف الإسلامية التغلب على التحديات الآتية و هذا بالطبع لن يكون بمجهود فردي منها، بل بتكاثف الجهود المحلية و الدولية من خلال مرافقتها في مسيرتها بوضع الأسس التي تخدمها في حدود الشريعة، و دون المساس بخصوصيتها بل اعتبارها شعارا تحمله في كل مناسبة. على الدول الحاضنة للمصارف الإسلامية تحين قوانينها، خاصة تلك التي تحكم العلاقة بين البنك المركزي و المصرف الإسلامي، لتوفير الظروف الملائمة و المساعدة على استمرارها في خدمة عملاءها و اقتصاد الدولة.

يعتبر تخصيص معاهد و تخصصات و شهادات في المالية و الإقتصاد الإسلامي من بين الدعائم التي تحتاجها المصارف الإسلامية، و هذا بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة على جميع المستويات.

استنتجنا من خلال ما درسناه في هذا البحث المتواضع، أن المصرفية الإسلامية لا تزال تعاني من تبعيتها لعائدات النفط بالنسبة لدول الخليج، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل غير الودائع المتعلقة بالعائدات النفطية، أما بالنسبة لإدارة السيولة على الدول و الهيئات المتخصصة البحث عن أفضل الطرق و الوسائل اللازمة للتحكم الأمثل و الإستثمار الأفضل لفائض السيولة، و كذا توفير و تسهيل إجراءات المقرض الأخير عند العجز.

إضافة إلى كل هذا، على المصارف الإسلامية مسايرة التطورات التكنولوجية، و تطورات السوق لتكون في مستوى منافسة البنوك التقليدية، لكن دون الخروج عن القواعد و الضوابط الشرعية و المعايير الصادر عن الهيئات الشرعية.

الهوامش

¹ كلمة كريستين لاغارد المديرية العامة لصندوق النقد الدولي خلال مؤتمر التمويل الإسلامي المنعقد بالكويت يوم 11 نوفمبر 2015، ص 1، منشورة على موقع صندوق النقد الدولي.

² Habib Ahmed Mahmoud Mohieldin With Jos Verbeek, Farida Aboulmagd, "On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance", World Bank Group, Policy Research Working Paper 7266, May 2015, P 2

Ernst & Young "world-islamic-banking-competitiveness-report-2016 New realities, New opportunities"

³ حسب مقال منشور على موقع قناة الإتجاه www.altejahtv.org/index.php/permalink/75393.html تاريخ الزيارة 2015/09/18.

⁴ world-islamic-banking-competitiveness-report-2016, Op.cit, P16 .

⁵ ملاحظة: وتشمل البلدان البحرين، مصر، اندونيسيا، الكويت، ماليزيا، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

⁶ world-islamic-banking-competitiveness-report-2016, Op.cit, P6.

⁷ حسب مقال منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان "لندن تسعى لتكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي"، تاريخ النشر 29 ماي 2014. iefpedia.com

⁸ فؤاد بنعلي "البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق" ماي 2013، مقال منشور على موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

⁹ The City UK: Leading Western Centre For Islamic Finance, Op.cit, P5 .

¹⁰ Ibid, P5 .

¹¹ حسب مقال بعنوان "فرنسا تتطلع لتصبح مركز التمويل الإسلامي في أوروبا" نشر على موقع مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية على الرابط ifecenter.com/Bayan/ar/content/frns-ttl-ltsbh-mrkz-ltmwyl-lslmy-fy-wrwb-0 تاريخ زيارة الموقع 2016/02/01.

¹² فؤاد بنعلي، مرجع سابق.

¹³ رابط الموضوع: www.alukah.net/world_muslims/0/85942/#ixzz3yxMsaN7M تاريخ زيارة الموقع 2016/02/01.

¹⁴ فؤاد بنعلي، مرجع سابق.

¹⁵ "تقرير الاستقرار المالي العالمي، المخاطرة، والسيولة، وصيرفة الظل: كبح التجاوزات وتشجيع النمو"، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2014، ص 1.